المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

إعادة تنشيط القطاع الخاص لتشكيل مستقبل أفضل

التقرير المالي 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

1. خدمات العملاء 3

2. الموجودات السائلة وموارد التمويل 9

3. إدارة المخاطر 13

4. ملخص النتائج المالية 21

5. الحوكمة والرقابة 27

1

1. خدمات العملاء

نظرة عامة على الأعمال

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") منظمة متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك"). يبلغ رأسمالها المصرح به 4 مليارات دولار أمريكي، منها رأسمال متاح للاكتتاب بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. يتشكل هيكل المساهمين في المؤسسة من البنك الإسلامي للتنمية، و55 بلدا عضوا، وخمس مؤسسات مالية عامة. وقد أنشأت من قبل مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه السنوي الرابع والعشرين في جدة في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999).

تعزز المؤسسة النمو الاقتصادي المستدام في دولها الأعضاء وعددها 55 دولة بواسطة الاستثمار في مشاريع القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال في الأسواق المالية الدولية، وتوفير الخدمات الاستشارية لرجال الأعمال والحكومات.

تتمحور أنشطة المؤسسة على أربع محاور استراتيجية رئيسة:

- تحديد الفرص والمبادرات في القطاع الخاص التي بإمكانها أداء دور محركات للنمو،
- تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية لتنمية القطاع الخاص،
- تعبئة موارد إضافية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء، و
- تشجيع تنمية الأسواق المالية وأسواق رأس المال الإسلامية.

موجز لإنجازات عام 2022

بلغ إجمالي الاعتمادات خلال هذا العام 525.83 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من ضعف اعتمادات عام 2021 (243.60 مليون دولار أمريكي). وهذا يعكس تعزيز المؤسسة لتدخلاتها من خلال تقديم خطوط التمويل للمؤسسات المالية الشريكة وتنفيذ استثمارات في مختلف المشاريع التي تعالج التحديات العالمية الرئيسية مثل الوصول إلى الطاقة والأمن الغذائي. من حيث الاعتمادات لعام 2022 حسب المنتجات، نالت خطوط التمويل النصيب الأوفر بنسبة 66.16%، متبوعة بالتمويل لأجل بنسبة 33.84%، نتيجة اعتماد نهج يركز أعمال المؤسسة على تمويل الائتمان.

من حيث القطاعات، خصصت نسبة 71.87% من اعتمادات المشاريع الجديدة لهذا العام للقطاع المالي، متبوعا بقطاع الطاقة 18.62%، وقطاع الصناعة والتعدين 9.51%. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد خُصّصت نسبة 46.20% لإفريقيا جنوب الصحراء، متبوعة بأوروبا وآسيا الوسطى 34.79%، وأسيا 13.31%، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5.71%.

فيما يتعلق بالمدفوعات، خُصّص إجمالي المدفوعات خلال 2022، وهو 310.53 مليون دولار أمريكي، (2021: 208.71 مليون دولار أمريكي) في المقام الأول للقطاعات شديدة التأثير، مثل القطاع المالي (80.23%)، والصناعة والتعدين (15.78%)، والنقل (3.22%)، والطاقة (0.77%). وعلى العموم، بلغت نسبة المدفوعات إلى الاعتمادات 54.88% (2021: 85.68%).

لغ إجمالي الاعتمادات خلال هذا العام 525.83 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من ضعف اعتمادات عام 2021 (243.60 مليون دولار أمريكي).

الشكل 1.1 :

الاعتمادات حسب المنتجات: 2022

- خطوط التمويل **%66.16**
- التمويل لأجل **%33.84**

الشكل 2.1 :

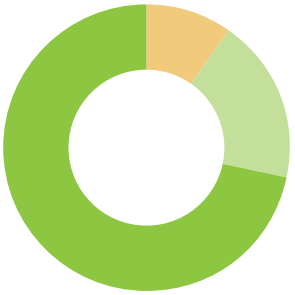

الاعتمادات حسب القطاعات: 2022

- القطاع المالي **%71.87**
- الطاقة **%18.62**
- الصناعة والتعدين **%9.51**

الشكل 3.1 :

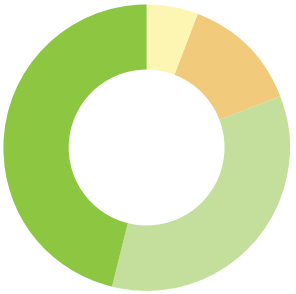

الاعتمادات حسب المناطق: 2022

- إفريقيا جنوب الصحراء **%46.20**
- أوروبا وآسيا الوسطى **%34.79**
- أسيا **%13.31**
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **%5.71**

معالم بارزة منذ إنشاء المؤسسة

اعتمدت المؤسسة، منذ إنشائها في عام 1999، 524 مشروعا بقيمة 7.61 مليار دولار أمريكي. وتشمل اعتمادات المؤسسة قطاعات مختلفة، منها القطاع المالي، والبنية التحتية، والزراعة، والتصنيع، والطاقة، ولها عمليات استثمارية في 50 بلدا عضوا.

وتشمل اعتماداتنا:

- 130 مشروع خطوط تمويل بقيمة 3.39 مليار دولار أمريكي
- 233 مشروع تمويل لأجل بقيمة 2.63 مليار دولار أمريكي
- 146 مشروعا سهميًا بقيمة 1.06 مليار دولار أمريكي
- 15 مشروع صناديق بقيمة 532.85 مليون دولار أمريكي

وخصص ما نسبته 79.13% من الاعتمادات حتى الآن لتمويل الائتمان (التمويل لأجل وخط التمويل)، تليه المشاركة في حقوق الملكية (أسهم المؤسسات وأسهم الشركات) بنسبة 13.87%، والنسبة الباقية (7.00%) استثمارات في الصناديق.

الشكل 4.1:

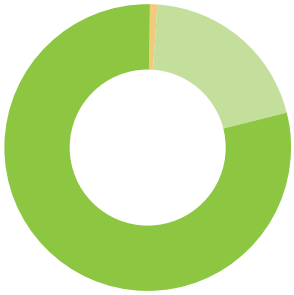

المدفوعات حسب القطاعات: 2022

- خطوط التمويل **%79.42**
- التمويل لأجل **%19.77**
- الأسهم غير المصرفية **%0.81**

الشكل 5.1:

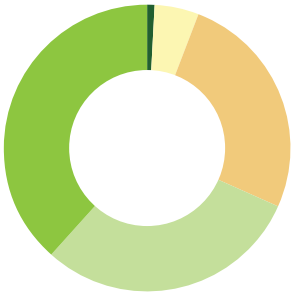

المدفوعات حسب المناطق: 2022

- آسيا **%38.43**
- أفريقيا جنوب الصحراء **%30.01**
- أوروبا وآسيا الوسطى **%25.79**
- الشرق الأوسط وشمال افريقيا **%4.96**
- عالمي **%0.81**

اعتمدت المؤسسة، منذ إنشائها في عام 1999، 524 مشروعا بقيمة 7.61 مليار دولار أمريكي.

وقد بلغت مدفوعات المؤسسة منذ إنشائها ما يفوق مجموعه 4.0 مليار دولار أمريكي.

خُصّصت الحصة الكبرى من اعتمادات المؤسسة منذ إنشائها للقطاع المالي (باستثناء الصناديق)، الذي يلعب دور الوساطة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أي ما يمثل 52.36% من إجمالي الاعتمادات (أكثر من 4.00 مليار دولار أمريكي) حتى الآن. ويستحوذ قطاع الصناعة والتعدين على ثاني أكبر حصة (18.21%) باعتمادات إجمالية بلغت قيمتها 1.39 مليار دولار أمريكي. وتليه الصناديق بنسبة 6.97%، والطاقة، والتمويل العقاري، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والتجارة، بنسبة 21.18% من إجمالي الاعتمادات. وخُصّص مبلغ 74.38 مليون دولار أمريكي المتبقي، الذي يمثل 0.98% من الاعتمادات التراكمية، لثلاثة قطاعات اقتصادية هي: الزراعة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات.

وتجسّد اعتماداتنا أيضًا مدى امتدادنا الجغرافي الواسع. فبحلول نهاية عام 2022، شملت عمليات المؤسسة الاستثمارية 50 بلدا عضوا، إضافة إلى عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية الممتدة عبر عدة اقتصادات. وتمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما نسبته 27.71% من إجمالي الاعتمادات، تليها أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 21.76%، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 20.08%، ومنطقة آسيا بنسبة 15.32%. وتمثّل حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي العديد من الدول في مناطق مختلفة 15.13% من إجمالي الاعتمادات.

وقد بلغت مدفوعات المؤسسة منذ إنشائها ما يفوق مجموعه 4.0 مليار دولار أمريكي. وتختلف المدفوعات حسب المنتجات، إذ تمثل مشاريع خطوط التمويل والتمويل لأجل النسبة الكبرى (43.21% و 35.20% على التوالي). ومثلت عمليات الأسهم 14.62%، تليها الصناديق بنسبة 6.97%.

الشكل 6.1 :

مجموع الاعتمادات حسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة

- خطوط التمويل **%44.60**
- التمويل لأجل **%34.53**
- الأسهم **%13.87**
- الصناديق **%7.00**

الشكل 7.1 :

مجموع المدفوعات حسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة

- خطوط التمويل **%43.21**
- التمويل لأجل **%35.20**
- الأسهم **%14.62**
- الصناديق **%6.97**

الشكل 8.1 :

مجموع الاعتمادات حسب القطاعات منذ إنشاء المؤسسة

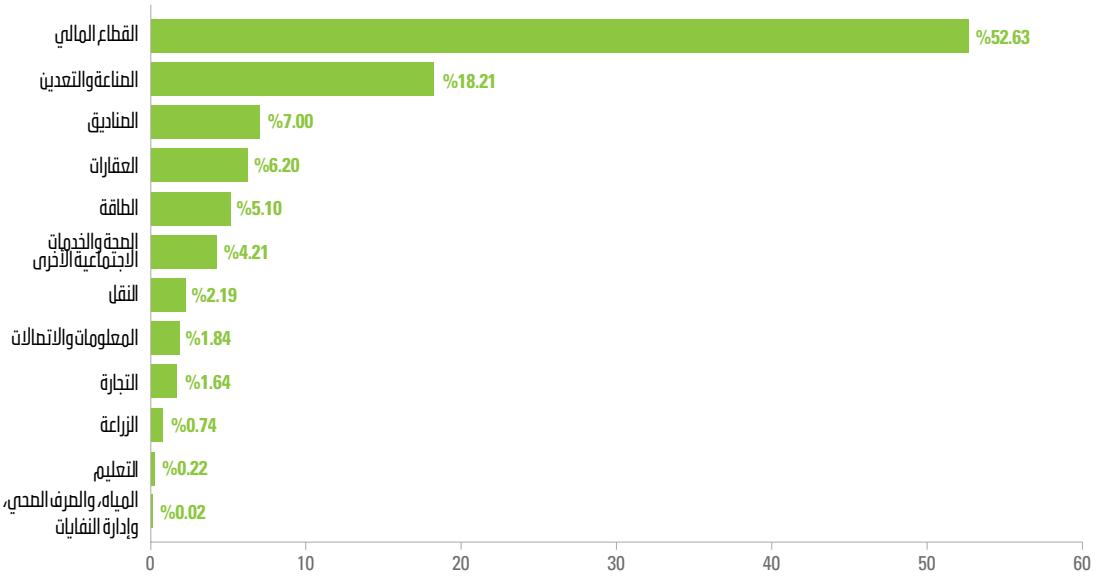

خُصّصت الحصة الكبرى من اعتمادات المؤسسة منذ إنشائها للقطاع المالي (باستثناء الصناديق)، الذي يلعب دور الوساطة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أي ما يمثل 52.36% من إجمالي الاعتمادات (أكثر من 4.00 مليار دولار أمريكي) حتى الآن.

2

2. الموجودات السائلة وموارد التمويل

الموجودات السائلة

تستثمر المؤسسة موارد موجوداتها السائلة عبر محفظة متنوعة من الاستثمارات عالية الجودة في منتجات ذات أسعار ثابتة ومتغيرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل هذه المنتجات توظيفات قصيرة الأجل في أسواق المال مع المؤسسات المالية ذات التصنيف العالي، والمشاركة في التمويل المشترك، والاستثمار في صكوك المؤسسات المالية المصنفة، والحكومات / الوكالات الحكومية، والشركات ذات الجودة العالية.

تدير المؤسسة أخطار السوق المرتبطة بهذه الاستثمارات بواسطة تقنيات التحوط المناسبة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، عن طريق توظيف المشتقات، أو تحقيق التحوط الطبيعي عن طريق مواءمة الموجودات والمطلوبات بطريقة تجنب عوامل مخاطر السوق مثل الصرف المؤجل للعملات الإسلامية، ومقايضة العملات الإسلامية المتقاطعة، ومبادلة معدل الربح الإسلامي.

تستثمر المؤسسة جزءًا كبيرًا من سيولتها في أدوات ذات جودة ائتمانية عالية، ونحو 90.5% من محفظة السيولة موزعة على موجودات من الدرجة الاستثمارية.

الشكل 1.2:

موجز تصنيفات المحفظة السائلة
(وتشمل النقد والتوظيفات النشطة والاستثمارات في الصكوك)

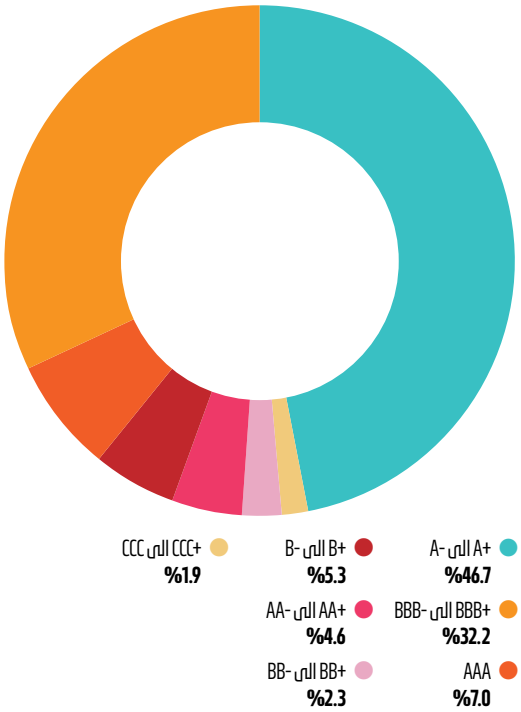

للمؤسسة محفظة موجودات سائلة متنوعة جغرافيًا وموزعة على 15 دولة: (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، إندونيسيا، الكويت، فوق الوطنية، ماليزيا، باكستان، ، أخرى)

الشكل 2.2 :

التوزيع الجغرافي للمحفظة السائلة
(وتشمل النقد والتوظيفات النشطة والاستثمارات في الصكوك)

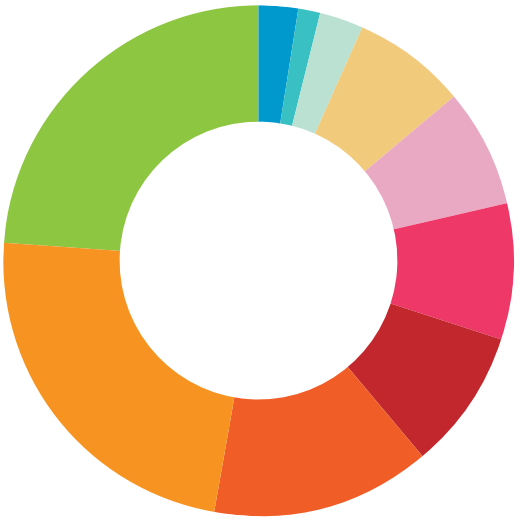

- الإمارات العربية المتحدة **%23.7**
- المملكة العربية السعودية **%23.4**
- قطر **%14.0**
- البحرين **%8.8**
- إندونيسيا **%8.7**
- الكويت **%7.4**
- فوق وطنية **%7.3**
- ماليزيا **%2.9**
- أخرى **%2.5**
- باكستان **%1.4**

التمويل

تتمثل المصادر الرئيسة لتمويل المؤسسة في إصدارات الصكوك والتمويل المصرفي. في 31 ديسمبر 2022، بلغت قيمة إصداري الصكوك الصادرة عن المؤسسة 700 مليون دولار. الإصدار الأول توظيف خاص بقيمة 100 مليون دولار مستحقة في مارس 2025، والإصدار الثاني إصدار عام بقيمة 600 مليون دولار مستحقة في أكتوبر 2025.

من جهة أخرى، بلغت عمليات التمويل الثنائي المصرفي (905.5 مليون دولار أمريكي) وتمويل مشترك قصير الأجل من البنوك (150 مليون دولار). هذه التسهيلات التمويلية مقدمة من مصارف تعمل في مناطق جغرافية مختلفة ولها آجال استحقاق أصلية تتراوح من ثلاث إلى سبع سنوات.

ومن أجل الحفاظ على مبدأ مطابقة الموجودات والمطلوبات، تسعى المؤسسة بشكل رئيسي إلى الحصول على التمويل بالعملة الوظيفية - الدولار الأمريكي، ومقايضة العملات الأخرى بالدولار الأمريكي كما هو مطلوب من قبل وحدات الأعمال للتحكم في مخاطر سعر الصرف. كما تحصل المؤسسة على قروض بعملات أخرى مثل اليورو لتدعيم أنشطة واستثمارات المؤسسة.

ومن أجل الحفاظ على مبدأ مطابقة الموجودات والمطلوبات، تسعى المؤسسة بشكل رئيسي إلى الحصول على التمويل بالعملة الوظيفية - الدولار الأمريكي، ومقايضة العملات الأخرى بالدولار الأمريكي كما هو مطلوب من قبل وحدات الأعمال للتحكم في مخاطر سعر الصرف.

في عام 2023، تتطلع المؤسسة إلى تنويع حلول التمويل لتشمل أيضًا التسهيلات البديلة، والتسهيلات بين البنوك، وتسهيلات التمويل الجماعي / النادي، واتفاقيات إعادة الشراء.

الشكل 3.2 :

موارد التمويل
(مليون دولار)

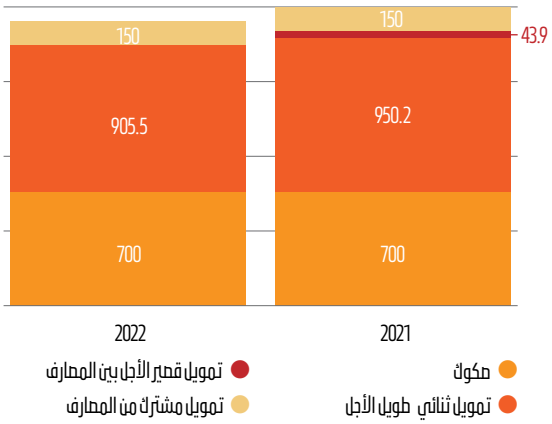

أنشطة التمويل في 2022

نجحت المؤسسة في جمع ما يقرب من 90.0 مليون دولار أمريكي من تسهيلات تمويل ثنائي لتلبية المتطلبات التشغيلية باليورو.

في عام 2023، تتطلع المؤسسة إلى تنويع حلول التمويل لتشمل أيضًا التسهيلات البديلة، والتسهيلات بين البنوك، وتسهيلات التمويل الجماعي / النادي، واتفاقيات إعادة الشراء. هذا بالإضافة إلى المنتجات القائمة التي استخدمتها المؤسسة التي تشمل التسهيلات الثنائية، والصكوك العامة والخاصة.

ونظرا لتزايد الاحتياجات، ستعمل المؤسسة على استكشاف إمكانية زيادة التمويل بالعملات المحلية، إما عن طريق إصدار الصكوك بالعملة المحلية أو التمويل الثنائي، لدعم نمو القطاع الخاص وتنميته الاقتصادية في البلدان الأعضاء فيه.

3

3. إدارة المخاطر

تتعرض المؤسسة خلال أداء مهمتها الإنمائية لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية والتشغيلية. ويتمثل الهدف الرئيس من إطار إدارة المخاطر بالمؤسسة في تحديد هذه المخاطر، وقياسها، ورصدها، ومراقبتها. ويتألف هذا الإطار من حوكمة المخاطر، والسياسات، والمناهج، والعمليات.

ويتمثل الهدف الرئيس من إطار إدارة المخاطر بالمؤسسة في تحديد هذه المخاطر، وقياسها، ورصدها، ومراقبتها. ويتألف هذا الإطار من حوكمة المخاطر، والسياسات، والمناهج، والعمليات.

حوكمة المخاطر

يمارس مجلس إدارة المؤسسة ولجان المجلس أعلى درجات الإشراف على المخاطر الكبرى في عمليات المؤسسة. وتشرف لجنة الإدارة للمؤسسة، التي يرأسها الرئيس التنفيذي والمدير العام، على المسائل المتعلقة بالمخاطر على مستوى المؤسسة كافة، كما تقر جميع سياسات المخاطر ومبادئها التوجيهية وتقدمها إلى الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة لاعتمادها. وتُعدّ لجنة الاستثمار أعلى هيئة لقرارات الاستثمار داخل المؤسسة، وتشمل مسؤولياتها المعاملات الجديدة والحالية، إضافة إلى التسويات. أما لجنة الموجودات والمطلوبات فتشرف على جميع المخاطر الخاصة بميزانية المؤسسة المالية وبإدارة الموجودات السائلة وعمليات التمويل. تركز لجنة متابعة الأسهم على المتابعة، والتقييم، وإعداد التقارير (بما في ذلك قياس / تحليل الأداء) لاستثمارات الأسهم ومحفظة الصناديق.

سياسات المخاطر ومبادئها التوجيهية

تتولى إدارة المخاطر مسؤولية إعداد وتحديث سياسات المؤسسة ومبادئها التوجيهية المتعلقة بالمخاطر. ويعتمد مجلس إدارة المؤسسة سياسات المخاطر كافة بعد أن تجيزها لجان مختلفة منبثقة عن المجلس وعن الإدارة، وتشمل لجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس ولجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر للمجموعة ولجنة الموجودات والمطلوبات. وتُوجز سياسات المخاطر ومبادئها التوجيهية الرئيسة على النحو التالي:

- **سياسة كفاية رأس المال:**
  تتطلب تغطية المخاطر المتعلقة بالموجودات في عمليات المؤسسة كافة حدّاً أدنى معقولاً من رأس المال. ويعرّف معدلُ كفاية رأس المال للمؤسسة بأنه مجموع حقوق الأعضاء (رأس المال المدفوع زائداً الاحتياطيات) مقسوماً على الموجودات المرجحة حسب المخاطر. وتشترط السياسة أن تحافظ المؤسسة على هذا المعدل عند 35% أو أعلى. ويبين الجدول أدناه تفاصيل الموجودات المرجحة حسب المخاطر لدى المؤسسة ومعدل كفاية رأس المال (36.1%) في نهاية عام 2022.

الجدول 1.3:
موجودات المؤسسة المرجحة حسب المخاطر ونسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2022
(مليون دولار أمريكي)

فئة الموجودات	التعرض (مليون دولار أمريكي)	الموجودات المرجحة حسب المخاطر
استثمارات في أسهم	346.6	883.2
تمويل لأجل	906.7	1,580.6
موجودات سائلة	1,760.9	561.3
إجمالي الموجودات المرجحة حسب المخاطر		3,025.2
أجمالي حقوق الاعضاء		1,093.3
معدل كفاية رأس المال		**36.1%**

- **سياسة السيولة:**
  يكون الحد الأدنى المعقول من السيولة للعام الواحد معادلاً للنقدية التي ينبغي على المؤسسة الاحتفاظ بها لتلبّي جميع التزاماتها دون الحاجة إلى أموال إضافية على مدى الإثني عشر شهراً التالية. ويُعرّف صافي النقدية المطلوبة بأنه التدفقات النقدية (الاستردادات، وسداد دفعات رأسمال المؤسسة، وصافي الدخل) ناقصاً النفقات النقدية (المسحوبات والاستردادات).

- **سياسة إدارة مخاطر الخزانة:**
  تُدار جميع استثمارات الخزانة وعمليات الاقتراض وفقاً لأحكام هذه السياسة، والتي تضع حدوداً معقولة على مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر السيولة. والمقياس الأساسي للمخاطر السوقية هو المدة الزمنية، التي يبلغ أقصاها 3 سنوات. وينبغي أن تحافظ المؤسسة أيضاً على متوسط تصنيف ائتماني لمحفظة السيولة عند A3/-A.

- **سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات:**
  يوجب مبدأ مطابقة التمويل الوارد في هذه السياسة على المؤسسة أن تطابق الموجودات والمطلوبات من حيث العملات ومعدل العائدات. وعليه، تمول المؤسسة موجوداتها ذات المعدلات المتغيرة بمطلوبات ذات معدلات متغيرة، والعكس بالعكس بالنسبة للموجودات ذات المعدلات الثابتة. ولا تمول المؤسسة استثمارات الأسهم إلا باستخدام رأسمال المؤسسة دون استثناء. ولضمان المرونة في عمليات التمويل، تستخدم المؤسسة المشتقات المالية على أساس التحوط الكامل لتحويل أساس العملات ومعدلات الأرباح لمطلوباتها لتطابق موجوداتها. وبموجب سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، تكون أولوية التمويل من رأسمال حقوق الأعضاء كما يلي: (1) استثمارات الأسهم، (2) والموجودات السائلة في محفظة السيولة الأساسية.

وتستخدم المؤسسة منهج للتصنيف الائتماني جرى تطويره داخلياً وهو متوائم عموماً مع أساليب التصنيف التي تتبعها وكالات التصنيف الدولية الكبرى.

- **سياسة إدارة تعرض مخاطر الائتمان:**
تُدار مخاطر الائتمان والتركز بواسطة مجموعة متنوعة من الحدود الاستراتيجية والحصيفة تشمل فئة الموجودات والدولة والقطاع والملتزم (الشركة) سواء وحده أو كمجموعة.

- **سياسة مكافحة تبييض الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب:**
تدير المؤسسة مخاطر استغلالها ممراً لأنشطة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بواسطة وضع معايير ضرورية وتنفيذ وسائل حماية مصممة لدرء مثل هذه الأنشطة. وتُطبَّق هذه السياسة على جميع العمليات التجارية الخاصة بالمؤسسة. وقد نُفذ عدد من العمليات في هذا الصدد، بما في ذلك الحصول على معلومات "اعرف عميلك" من الطرف المقابل واستعراضها. وتلتمس المؤسسة المشورة من مكتب الالتزام لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية وتنسق معه فيما يتعلق بأي مسائل ذات صلة بمكافحة تبييض الأموال ومعرفة العميل والنزاهة.

مخاطر الائتمان والأسهم

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم في حالة تخلف مقترض أو طرف مقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية للمؤسسة. أما مخاطر الأسهم فهي المخاطر التي تنجم عن تغيرات في سعر السوق أو التقييم العادل لأسهم المؤسسة. ويُعدّ هذا التقييم حساساً لجملة من العوامل تشمل مستجدات الاقتصاد الكلّي وأداء الإدارة وديناميكية العرض والطلب والمخاطر السياسية والتقلبات في أسعار الصرف. ويتعيّن على المؤسسة إلحاق تصنيف ائتماني داخلي لكل معاملة تمويل، وأيضاً لكل طرف مقابل من أطراف الخزانة، إذا لم يتوفر تصنيف عام من أي من وكالات التصنيف الدولية الكبرى. وتستخدم المؤسسة منهج للتصنيف الائتماني جرى تطويره داخلياً وهو متوائم عموماً مع أساليب التصنيف التي تتبعها وكالات التصنيف الدولية الكبرى. وتتألف هذه المنهجية من أربع نماذج لتصنيف التعرض للتمويل السيادي والمؤسسي وتمويل المؤسسات المالية وتمويل المشروعات. ويشمل مقياس المؤسسة الداخلي للتصنيف الائتماني 21 فئة مناظرة لفئات وكالات التصنيف الدولية. وتدير المؤسسة ثلاثة مصادر رئيسة لمخاطر الائتمان: (1) خطوط التمويل (2) والتمويل لأجل (3) المعاملات مع المؤسسات المالية ذات الصلة بأنشطة إدارة السيولة والموجودات والمطلوبات. وتُدار هذه المخاطر ضمن إطار متكامل من المبادئ التوجيهية لتقييم المخاطر التي تشمل تمويل المشروعات، وتمويل الشركات، والمؤسسات المالية، والمبادئ التوجيهية للاستثمار. ويعرض الجدول أدناه مخاطر الائتمان واستثمارات الاسهم الرئيسة في عمليات المؤسسة.

الجدول 2.3 :
تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان والأسهم في نهاية عام 2022
(مليون دولار أمريكي)

نوع المعاملة	التعرض	النسبة المئوية لإجمالي التعرض
خطوط تمويل للبنوك	461.0	%15.5
تمويل لأجل	413.5	%13.9
سيولة	1,760.9	%59.1
مجموع فرعي: تعرض لمخاطر ائتمانية	2,635.3	%88.4
استثمارات في أسهم	279.5	%9.4
صناديق	67.1	%2.2
مجموع فرعي: تعرض لمخاطر أسهم	346.6	%11.6
المجموع	**2,981.9**	**%100.0**

وعقب المراجعة الأولية والإجازة التي تضطلع بهما لجنة الاستثمار، يُجري فحصٌ تفصيليٌ نافٍ للجهالة، وتُعرضُ النتائج على لجنة الاستثمار للمراجعة النهائية.

مخاطر الائتمان والأسهم في محفظة العمليات

تخضع جميع المعاملات الجديدة للتمويل والاستثمارات في الأسهم لعملية الاعتماد الائتماني للمؤسسة، التي تتضمن جولتين للمراجعة تشارك فيهما إدارة المخاطر ولجنة الاستثمار: المراجعة الأولية والمراجعة النهائية. ففي مرحلة المراجعة الأولية، يتمثل الهدف الأساسي للتقييم في التأكد من توافق العملية بصورة عامة مع استراتيجية ومبادئ المؤسسة الإنمائية والتشغيلية والمالية والنزاهة وإدارة المخاطر. وعقب المراجعة الأولية والإجازة التي تضطلع بهما لجنة الاستثمار، يُجري فحصٌ تفصيليٌ نافٍ للجهالة، وتُعرضُ النتائج على لجنة الاستثمار للمراجعة النهائية. كما تُعرضُ كل العمليات التي تزيد عن 30 مليون دولار (50 مليون دولار كحد اقصى) على اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لاعتمادها.

وعقب الاعتماد، تُرصد حالات التعرض وفقاً لعملية المؤسسة الخاصة بإدارة الائتمان ورصده. وتُراجع جميع المعاملات سنوياً، أو في حالة المعاملات تحت قائمة المراقبة أو المتعثرة، تكون المراجعة فصلية أو شهرية. وتقع مسؤولية رصد المعاملات على إدارة العمليات، إلى جانب الإشراف من إدارة المخاطر ولجنة الاستثمار. وفي هذه المراجعة، تقيّم المؤسسة التقدم الذي يحرز في التنفيذ والأثر الإنمائي وعوامل المخاطر الرئيسة وتحدّث التصنيف الائتماني وتقييم الأسهم والمخصصات، حسب مقتضى الحال.

ويبيّن الجدولان التاليان معلومات تفصيلية عن مخاطر الائتمان في محفظة العمليات حسب الدولة والقطاع وفئة تصنيف المخاطر.

الجدول 3.3 :
مخاطر الائتمان في محفظة العمليات حسب الدولة في نهاية عام 2022
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	التعرض	النسبة المئوية لإجمالي التعرض
بنغلادش	140.0	%11.5
السنغال	133.1	%10.9
ماليزيا	129.7	%10.6
أوزبكستان	102.3	%8.4
باكستان	64.8	%5.3
المملكة العربية السعودية	62.6	%5.1
مصر	51.7	%4.2
الكويت	47.2	%3.9
موريتانيا	47.1	%3.9
كوت ديفوار	45.2	%3.7
نيجيريا	40.2	%3.3
تونس	33.0	%2.7
المالديف	32.9	%2.7
بوركينا فاسو	30.4	%2.5
تركيا	29.8	%2.4
كاميرون	26.4	%2.2
الأردن	22.9	%1.9
مالي	18.6	%1.5
إقليمي	53.1	%4.4
أخرى	109.9	%9.0
المجموع	**1,221.0**	**%100.0**

الجدول 4.3:
استثمارات الأسهم حسب القطاع في نهاية عام 2022
(مليون دولار أمريكي)

القطاع	التعرض	النسبة المئوية لإجمالي التعرض
مؤسسات مالية	218.1	%62.9
صناديق	67.1	%19.3
التمويل العقاري	39.5	%11.4
الصناعة والتعدين	7.3	%2.1
مواد البناء	3.3	%1.0
الزراعة	2.5	%0.7
أخرى	8.8	%2.6
المجموع	**346.6**	**%100.0**

الشكل 1.3:

مخاطر الائتمان في محفظة التمويل حسب فئة التصنيف

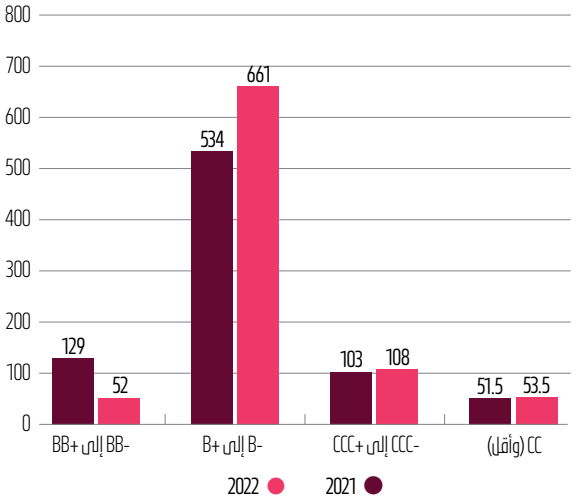

محفظة التمويل:
في نهاية عام 2022، بلغ إجمالي محفظة المؤسسة للتمويل 874.4 مليون دولار أمريكي وتشمل خطوط التمويل (52.7%)، والتمويل لأجل (47.3%). وبلغ متوسط تصنيف المخاطر المرجح لمحفظة التمويل B/B2 في نهاية عام 2022.

محفظة استثمارات الأسهم المباشرة:
في نهاية عام 2022، بلغ إجمالي محفظة استثمارات الأسهم المباشرة 346.6 مليون دولار أمريكي شاملاً 34 عملية في قطاعات متنوعة منها المؤسسات المالية (82.2%)، والتمويل العقاري (11.4%)، والصناعة (2.1%)، ومواد البناء (1.0%)، والزراعة (0.7%)، وعمليات أخرى (2.6%).

محفظة الاستثمار في الصناديق:
في نهاية عام 2022، بلغ إجمالي محفظة الاستثمار في الصناديق 67.1 مليون دولار أمريكي، شملت أساساً الصناديق التالية: صندوق لابوان لإدارة الموجودات (32.4 مليون دولار أمريكي)، وصندوق المؤسسة لأسواق المال لابوان (24.8 مليون دولار)، وصندوق نمو التمويل الإسلامي (5.4 مليون دولار)، وصندوق ثمار للاستثمار (3.9 مليون دولار أمريكي)، والصندوق السعودي للشركات الصغيرة والمتوسطة (0.6 مليون دولار).

مخاطر الائتمان في عمليات الخزانة:

تستثمر المؤسسة في محفظة المؤسسة للسيولة وفقاً لهدف أساسي يتمثل في السلامة والسيولة. وفي نهاية عام 2022، بلغ حجم محفظة الاستثمار 1,768 مليون دولار أمريكي، وتشمل النقد (0.93%)، وودائع مصرفية (10.31%)، وصكوك (88.76%). وكان متوسط تصنيف المخاطر المرجحة لمحفظة السيولة في نهاية عام 2022 "A"، مما يتوافق مع السياسة المعتمدة لإدارة مخاطر الخزانة. ويستعرض الجدول التالي معلومات تفصيلية عن محفظة المؤسسة للسيولة عند نهاية عام 2022 حسب الدول.

تم تحديد حد التعرض الفردي للطرف المقابل الذي يغطي استثمارات الصكوك، وودائع أسواق المال، وصرف العملات الأجنبية ومعاملات المشتقات، عند أقل من 10% من محفظة السيولة المتوقعة للمؤسسة، أو 20% من رأس مال الطرف المقابل، أو 12.5% من إجمالي حقوق الملكية للمؤسسة للأطراف المقابلين المصنفين -A أو أفضل. بالنسبة للأطراف المقابلين المصنفين من BBB+ إلى -BBB، يكون أقل من 7.5% من محفظة السيولة المتوقعة للمؤسسة، أو 20% من رأس مال الطرف المقابل، أو 8.5% من إجمالي حقوق الملكية للمؤسسة.

الجدول 5.3:
محفظة المؤسسة للسيولة حسب الدول في نهاية عام 2021
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	المبلغ	النسبة المئوية
الأمارات العربية المتحدة	409.1	%26.4
المملكة العربية السعودية	341.5	%22.1
إندونيسيا	150.0	%9.7
البحرين	146.0	%9.4
قطر	133.5	%8.6
الكويت	127.5	%8.2
فوق وطنية	126.1	%8.2
ماليزيا	50.0	%3.2
باكستان	25.0	%1.6
السنغال	18.6	%1.2
المالديف	10.4	%0.7
مالي	8.0	%0.5
كوت ديفوار	1.0	%0.1
اخرى	63.0	%4.1
المجموع	**1,546.7**	**%100.0**

المخاطر الائتمانية في المشتقات المالية:

بلغ إجمالي المعاملات المستحقة للمشتقات المتوافقة مع مبادئ الشريعة في نهاية عام 2022، والتي شملت العقود للعملات الأجنبية، ومبادلات معدلات الأرباح، ومبادلات معدل الأرباح من العملات، 314.2 مليون دولار أمريكي. ومما يتسق مع سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تشير إلى أن هذه المعاملات يجب تنفيذها للتحوط من مخاطر معدل الصرف ومعدل الأرباح في موجوداتها ومطلوبات المؤسسة. وتتضمن الأطراف المقابلة في السوق لهذه المعاملات: سي آي إم بي إسلاميك، والقرض الفلاحي، وبنك الإمارات دبي الوطني، وإتش إس بي سي.

تتعلق مخاطر السوق بالخسائر المحتملة من تعرضات المؤسسة للمخاطر الناجمة عن تذبذبات في أسعار السوق أو تغيرات في التقييم العادل.

مخاطر السوق

تتعلق مخاطر السوق بالخسائر المحتملة من تعرضات المؤسسة للمخاطر الناجمة عن تذبذبات في أسعار السوق أو تغيرات في التقييم العادل. وتشمل المصادر الرئيسة لمخاطر السوق في عمليات المؤسسة مخاطر معدل هامش الربح، ومخاطر أسعار العملات، ومخاطر الأسهم. وتقتضي سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي اعتمدها مجلس الإدارة، أن تلتزم المؤسسة بمبدأ التمويل المطابق في إدارة موجوداتها ومطلوباتها. وعليه، تتكفل المؤسسة بتطابق أساس أسعار السوق والعملات لجميع الموجودات الممولة بقروض مع تلك الملحقة بالمطلوبات التي تستند إليها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تسمح هذه السياسة بأي وضع عملات مفتوح في ميزانية المؤسسة. ويضمن مبدأ التمويل المطابق بقاء هامش دخل المؤسسة ثابتاً بصورة كبيرة بصرف النظر عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الصرف. وتظهر محفظتا التمويل لآجل، والسيولة الممولة بقروض في الوقت الحالي تقيد المؤسسة التام بمبدأ التمويل المطابق.

ويتعلق المصدر الرئيس لمخاطر السوق في محفظة الخزانة للمؤسسة بالموجودات السائلة الممولة من صناديق الأسهم. وتدير المؤسسة مخاطر أسعار السوق هذه بوضع حد زمني متحفظ يبلغ ثلاث سنوات.

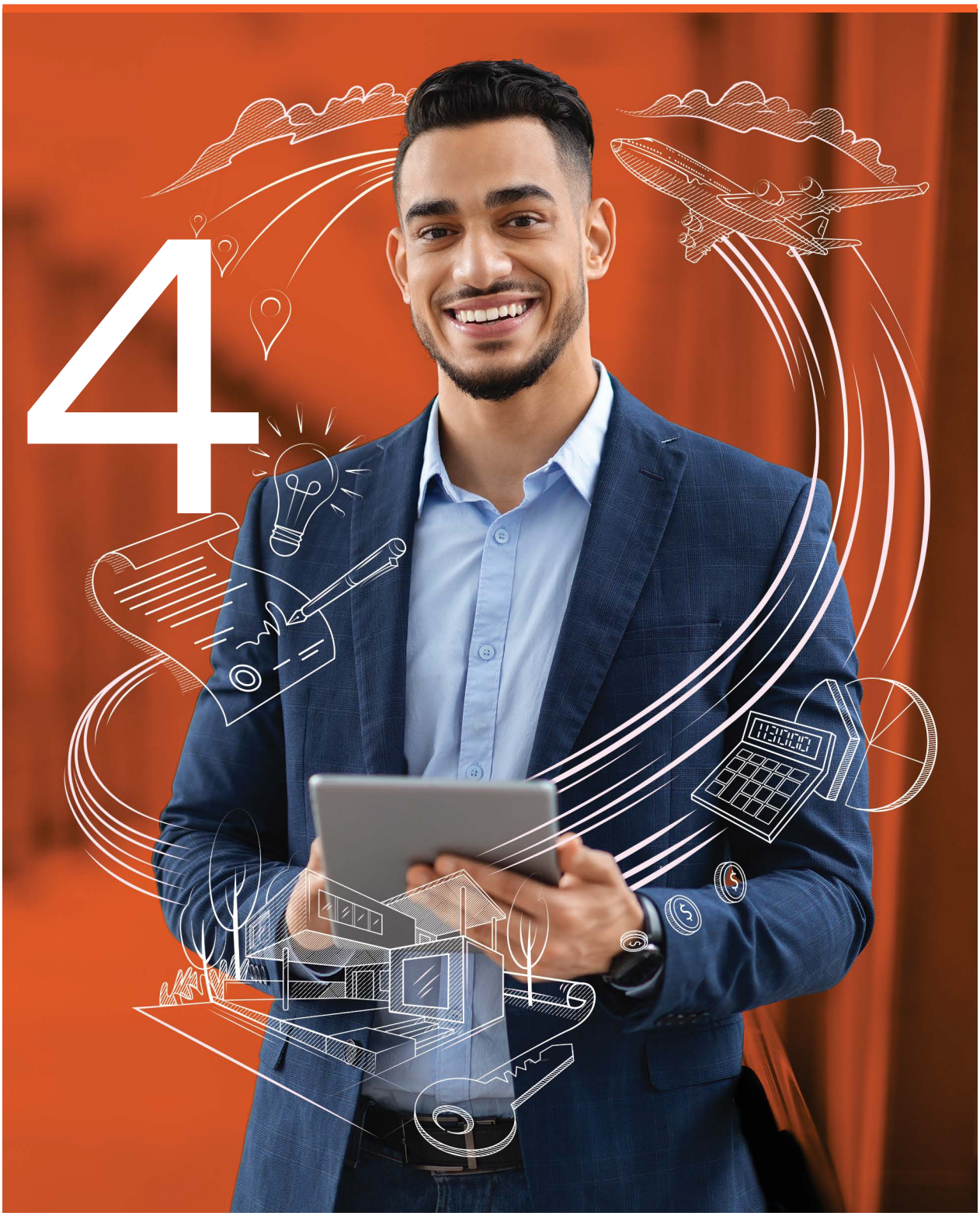
4

4. ملخص النتائج المالية

حققت المؤسسة ربحا صافيا بقيمة 11.93 مليون دولار في عام 2022، مقارنة بربح صافي قدره 8.61 مليون دولار في عام 2021. وتعزى هذه النتيجة بشكل أساسي إلى الدخل من العمليات المالية الأساسية مثل البيع لأجل، وتمويل المرابحة، وتمويل الإجارة الذي فاق ما حقق في عام 2021، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول 1.4 :
محفظة السيولة الخاصة بالمؤسسة حسب الدول كما في نهاية العام 2022 (مليون دولار أمريكي)

الدخل	2021	2022	التغير	التغير
الدخل من الاستثمار	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**%**
دخل من ودائع سلعية	4.55	5.37	0.82	%18.02
استثمارات في الصكوك	21.76	36.85	15.09	%69.35
دخل من موجودات تمويلية	32.08	36.51	4.43	%13.81
دخل استثمارات في حقوق ملكية، صافي	11.28	3.39	(7.89)	(0.70)
إيرادات أخرى	10.70	18.77	8.07	%75.42
مجموع الدخل	**80.37**	**100.89**	**20.52**	**%25.53**
تكلفة التمويل	(29.87)	(40.83)	(10.96)	%36.69
صافي الربح	**50.50**	**60.06**	**9.56**	**%18.93**
مصاريف التشغيل	**(46.00)**	**(42.67)**	**3.33**	**%7.24**
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة	**4.50**	**17.39**	**12.89**	**%286.44**
(خسارة) / عكس الانخفاض في القيمة	4.11	(5.46)	(9.57)	(232.85)
صافي الربح للسنة	**8.61**	**11.93**	**3.32**	**%38.56**

وتسلط الجداول أدناه الضوء على قوائم الدخل والميزانيات لخمس سنوات (2018-2022)

الجدول 2.4 :
بيان الدخل لمدة خمس سنوات

بيان الدخل	مليون دولار أمريكي				
الدخل	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الدخل من الاستثمار					
دخل من ودائع سلعية	13.69	15.73	7.40	4.55	5.37
استثمارات في الصكوك	12.24	49.09	66.41	21.76	36.85
دخل من موجودات تمويلية	53.95	52.74	35.86	32.08	36.51
دخل استثمارات في حقوق ملكية، صافي	(241.96)	(107.19)	(18.31)	11.28	3.39
إيرادات أخرى	17.93	9.91	6.67	10.70	18.77
مجموع الدخل	**(144.15)**	**20.28**	**98.03**	**80.37**	**100.89**
تكلفة التمويل	(58.19)	(57.68)	(38.05)	(29.87)	(40.83)
صافي الربح	(202.34)	(37.40)	59.98	50.50	60.06
مصاريف التشغيل	(43.92)	(53.56)	(47.35)	(46.00)	(42.67)
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة	**(246.26)**	**(90.96)**	**12.63**	**4.50**	**17.39**
(خسارة) / عكس الانخفاض في القيمة	(79.33)	(14.89)	(27.86)	4.11	(5.46)
صافي الربح للسنة	**(325.59)**	**(105.85)**	**(15.23)**	**8.61**	**11.93**

الجدول 3.4 :
بيان المركز المالي 2018 - 2022

بيان المركز المالي	مليون دولار أمريكي				
الموجودات:	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الموجودات:					
موجودات الخزانة	1,531.39	1,180.84	2,189.01	1,897.89	1,723.20
موجودات تمويلية	988.19	909.38	707.27	664.53	780.85
استثمار في الأسهم	462.28	349.12	322.13	359.27	346.56
موجودات أخرى	88.97	89.75	49.42	39.19	31.96
إجمالي الموجودات	**3,070.83**	**2,529.09**	**3,267.83**	**2,960.88**	**2,882.57**
مطلوبات وحقوق الأعضاء:					
مطلوبات					
مطلوبات أخرى	47.29	80.23	108.73	80.95	30.16
تمويل صكوك ووكالة	2,019.55	1,481.97	2,163.65	1,800.58	1759.13
إجمالي المطلوبات	**2,066.84**	**1,562.20**	**2,272.38**	**1,881.53**	**1,789.29**
إجمالي حقوق الأعضاء	**1,003.99**	**966.89**	**995.45**	**1,079.35**	**1093.28**
إجمالي المطلوبات وحقوق الأعضاء	**3,070.83**	**2,529.09**	**3,267.83**	**2,960.88**	**2,882.57**

احتياطي مقابل الخسائر على تسهيلات التمويل

تعتبر المؤسسة أن التسهيلات التمويلية قد انخفضت قيمتها عندما يكون من المحتمل، بناءً على المعلومات والأحداث الحالية، يكون من المحتمل ألا تتمكن المؤسسة من تحصيل جميع المبالغ المستحقة وفقًا للشروط التعاقدية للتسهيل. ويعكس الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر التسهيلات التمويلية المنخفضة القيمة تقدير الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل المخصومة بمعدل الربح الفعلي لأصل التمويل.

يعتمد تقييم كفاية الاحتياطيات مقابل الموجودات التمويلية بشكل كبير على تقدير الإدارة لعوامل مثل تقييمها للقدرة المالية للأطراف المقابلة، والتركيز الجغرافي، والصناعة، والظروف الإقليمية والاقتصاد الكلي، والاتجاهات التاريخية. ويتم احتساب الاحتياطي مقابل الخسائر لكل طريقة تمويل ويتم خصمه من فئة الموجودات ذات الصلة في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الزيادة أو النقص في مستوى الاحتياطي في بيان الدخل كمخصص انخفاض في قيمة موجودات التمويل.

2022 مقابل 2021

صافي الدخل

حققت المؤسسة صافي إيرادات بقيمة 60.06 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بصافي إيرادات بقيمة 50.50 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع في الدخل من الصكوك بمقدار 15.09 مليون دولار أمريكي والارتفاع الصافي في الإيرادات الأخرى بمقدار 8.07 مليون دولار أمريكي خلال عام 2022. وفيما يلي تحليل أكثر تفصيلا لمكونات صافي دخل المؤسسة:

ودائع سلعية لدى البنوك والمؤسسات الأخرى

حققت المؤسسة إيرادات بقيمة 5.37 مليون دولار أمريكي من الودائع السلعية في عام 2022، بزيادة بنسبة 18.02% مقارنة مع إيرادات عام 2021 والتي بلغت 4.55 مليون دولار. ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط محفظة الاستثمار في عام 2022، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

الدخل من الصكوك

انخفضت استثمارات الصكوك إلى 1,524.50 مليون دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة مع 1,536.40 مليون دولار أمريكي في عام 2021. ارتفعت الإيرادات من الصكوك من 21.76 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 36.85 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويرجع ذلك أساسًا إلى تأثير خسارة تقييم إيرادات العام الماضي.

الدخل من استثمارات الأسهم

انخفض الدخل من محفظة الاستثمار في الأسهم بقيمة 7.89 مليون دولار امريكي من 11.28 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 3.39 في عام 2022. ويرجع الانخفاض أساسًا إلى التغيير في السياسة حيث تحسب نتائج تقييم حقوق الملكية بواسطة احتياطيات القيمة العادلة باستثناء الانخفاضات في القيم العادلة التي تزيد عن 30٪ التي تعتبر انخفاض القيمة وتحمل على بيان الدخل.

الدخل من الموجودات التمويلية

ارتفع الدخل من الموجودات التمويلية بنسبة 13.81% من 32.08 في عام 2021 إلى 36.85 في عام 2022. ويرجع هذا الارتفاع إلى متوسط حجم المحفظة التمويلية وارتفاع أسعار الفائدة.

ويرجع هذا الارتفاع إلى متوسط حجم المحفظة التمويلية وارتفاع أسعار الفائدة.

الدخل من مصادر أخرى

تتمثل مصادر الدخل الأخرى في رسوم الخدمات الاستشارية، ورسوم ترتيب التمويلات، والرسوم الإدارية وغيرها من الرسوم والمكاسب أو الخسائر على المشتقات بعد خصم صرف العملة. وسجل الدخل من مصادر أخرى زيادة بنسبة 75.42% بفضل عكس الاستحقاق الذي لم يعد مطلوبا. بينما انخفضت رسوم الخدمات الاستشارية (بسبب انخفاض عدد العمليات المنفذة خلال السنة)، ورسوم المضارب (بسبب ضعف أداء الصناديق المدارة).

حققت المؤسسة صافي إيرادات بقيمة 60.06 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بصافي إيرادات بقيمة 50.50 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

مخصص خسائر التمويل لأجل والذمم المدينة الأخرى والأسهم

ارتفع مخصص خسائر التمويل لأجل والذمم المدينة الأخرى والأسهم بنسبة 232.60% من 4.11 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى ناقص 5.45 مليون دولار امريكي في 2022، ويرجع ذلك نسبيا إلى ارتفاع نسبي لقاعدة محفظة خسائر الائتمان المتوقعة وإدراج انخفاض قيمة الصكوك والأسهم.

تكلفة عمليات التمويل

ارتفعت تكلفة تمويلات المؤسسة لعام 2022 بنسبة 36.36% مقارنة مع 2021 (40.83 مليون دولار امريكي مقارنة بقيمة 29.87 مليون دولار أمريكي في عام 2021). ويعزى الارتفاع أساسا إلى الزيادات الدورية في أسعار الفائدة في عام 2022.

نفقات التشغيل

انخفض إجمالي نفقات التشغيل بنسبة 7.24% من 46.00 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 42.67 مليون دولار امريكي في عام 2022. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى الوفورات في تكلفة الموظفين بسبب عدم شغل بعض الوظائف، والوفورات في العديد من التكاليف الإدارية العامة خلال العام.

قائمة المركز المالي

انخفض إجمالي الموجودات بنسبة 3.65% من 2.96 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 2.88 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويعزى الانخفاض إلى سداد قروض الوكالة وتأثير خسائر تقييم الصكوك والأسهم.

5

5. الحوكمة والرقابة

التغيرات في الإدارة العليا والوسطى

تنفيذا للهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة والتعيينات الجديدة، أجريت التغييرات التالية في الإدارة العليا والوسطى للمؤسسة خلال عام 2022:

1. انضم السيد / نور الدين لفحل إلى المؤسسة كمدير لإدارة المخاطر بتاريخ 2022/05/08.
2. انضم السيد / سامر بابلي إلى المؤسسة كمدير للإدارة المالية بتاريخ 2022/09/11.
3. انضم السيد / حسام أبو عيشة إلى المؤسسة كمدير لإدارة المراجعة الداخلية بتاريخ 2022/12/12.
4. عين السيد / عمر هاشم مديراً لإدارة الخدمات والرقمنة ومديرا لإدارة الموارد البشرية بالإنابة اعتباراً من 2022/12/21.
5. عين السيد / طاهر نسيم مديراً لإدارة الشؤون القانونية والالتزام اعتباراً من 2022/12/21.
6. عين السيد عثمان بيوكموتلو مديرًا لإدارة لاستراتيجية اعتبارًا من 2022/12/21.
7. عين السيد / محمد عاشق مؤيد مديراً بالإنابة لإدارة الخدمات المصرفية اعتباراً من 2022/12/21.
8. عين السيد / عامر حسين خان مديراً لإدارة الأسهم اعتباراً من 2022/12/21.
9. عين السيد / محمد اليامي مديراً لمكتب الفعالية الإنمائية اعتباراً من 2022/12/21.
10. عين السيد / عبد الله الخطيب مستشارًا للرئيس التنفيذي اعتبارًا من 2022/12/21.
11. عين السيد / حمزة بوكيلي رئيسًا لشعبة الشراكات ضمن المكتب التنفيذي للرئيس التنفيذي اعتبارًا من 2022/12/21.
12. عين السيد / نبيل العلمي رئيسا لشعبة العلاقات العامة والتواصل ضمن المكتب التنفيذي للرئيس التنفيذي اعتبارًا من 2022/12/21.
13. عين السيد أبو بكر الصافي رئيسًا لوحدة أمانة المؤسسة اعتبارًا من 2022/12/21.
14. عين السيد / محمد البشير محمد الأمين مستشارًا للرئيس التنفيذي لشؤون الشريعة اعتبارًا من 2022/12/21.

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة لاتخاذ القرار. ويمثّل كلّ عضو فيها بممثّل معيّن.

الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة لاتخاذ القرار. ويمثَّل كلّ عضو فيها بممثّل معيّن. وتتمثل وظائفها الرئيسة في وضع السياسات التي تنظم العمل، والإشراف العام على المؤسسة. ويجوز للجمعية العمومية أن تفوّض إلى مجلس الإدارة ممارسة أيّ من صلاحياتها، باستثناء الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية بموجب اتفاقية التأسيس.

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسؤول أساسا عن اعتماد السياسات، واستراتيجية العمليات، والموازنة، والسير العام لعمليات المؤسسة ضمن الصلاحيات المفوّضة إليه من الجمعية العمومية. ويتألف مجلس الإدارة من 10 أعضاء (منهم الرئيس)، ويرأسه رئيس مجموعة البنك. أما الأعضاء الآخرون فهم ممثلو البنك، ومجموعات الدول الأعضاء من إفريقيا، وآسيا، ودول آسيا العربية، والمؤسسات المالية العامة، وعضو دائم من المملكة العربية السعودية (يمثل أكبر مساهم بعد البنك).

ووفقًا لاتفاقية التأسيس، يجتمع مجلس الإدارة عندما تقتضي أعمال المؤسسة ذلك، وتمثل أغلبية أعضاء المجلس النصابَ القانوني لأيّ اجتماع، بشرط أن تمثل هذه الأغلبية على الأقل ثلثي مجموع القوة التصويتية للأعضاء. ويجوز أيضًا الدعوة إلى عقد اجتماع خاص في أيّ وقت من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناءً على طلب ثلاثة من أعضائه.

ويكون لأعضاء مجلس الإدارة الذين يعيّنهم البنك أصوات البنك مقسّمة بالتساوي بينهم، ويحقّ لكلّ عضو من أعضاء مجلس الإدارة الإدلاء بعدد من الأصوات يعادل عدد الأصوات المحتسبة لانتخابه والمخوَّلة لأعضاء المؤسسة المنتخبين.

ويخوَّل مجلس إدارة المؤسسة وفقًا لنظامها الداخلي ممارسة جميع صلاحيات المؤسسة، ما عدا الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية، وكذلك وضعَ الشروط والإجراءات التي يجوز لرئيس مجلس الإدارة بموجبها تقديم شتّى أنواع المسائل في إطار إجراء عاجل.

أعضاء مجلس الإدارة حتّى نهاية عام 2022

1. الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. الدكتور حمد بن سليمان البازعي
3. الأستاذ إسماعيل علي مانيك
4. الدكتور رامي أحمد
5. الدكتور محمود عيسى دوتسي
6. الأستاذ وسام جاسم العثمان
7. الأستاذة مفيدة جاب الله الصرارفي
8. الدكتور فهد التركي
9. الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
10. الدكتورة ندى مسعود

اللجنة التنفيذية

يعيّن مجلس الإدارة لجنةً تنفيذيةً من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار، ولديها صلاحية اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات وعمليات التمويل الحالية، والتثبت من موافقتها للولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدّم الذي أحرزته المؤسسة في أداء ولايتها المتعلقة بالفعالية الإنمائية، وفحص خطط عمل المؤسسة والتوصية بها، وفحص الميزانية السنوية للمؤسسة والتوصية بها، إضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يوكلها مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء لا يزيد عددهم عن ستة، ويخصَّص من هذه المقاعد مقعدان دائمان لرئيس مجلس الإدارة وممثل البلد العضو الذي يملك أكبر عدد من أسهم المؤسسة (المملكة العربية السعودية)، على التوالي. ويتناوب أعضاء اللجنة التنفيذية على أساس سنوي، مما يتيح لجميع أعضاء مجلس الإدارة فرصة العمل في اللجنة.

أعضاء اللجنة التنفيذية حتى نهاية عام 2022

1. الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. الدكتور فهد التركي
3. الدكتورة ندى مسعود
4. الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
5. الأستاذة مفيدة جاب الله الصرارفي

لجنة الترشيحات والمكافآت

الغرض من لجنة الترشيحات والمكافآت هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المكافآت والموارد البشرية. تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من أربعة أعضاء من بينهم عضو مستقل واحد يتمتع بخبرة وتكوين في مجال إدارة الموارد البشرية. تعتمد عضوية المجلس على التناوب السنوي لأعضاء مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2022

1. الدكتور اسماعيل علي مانيك
2. الدكتور حمد سليمان البازعي
3. الدكتور رامي احمد

في عام 2012، دُمجت الهيئة الشرعية للمؤسسة في الهيئة الشرعية للبنك فنشأ عن دمجهما الهيئة الشرعية لمجموعة البنك.

لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال

يعيّن مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات. تتولى اللجنة مسؤوليات إشرافية على وظائف المراجعة، والمخاطر، والامتثال بالمؤسسة. وهي ترفع النتائج التي تتوصل إليها إلى مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء: ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المعينين، وعضو خبير مستقل واحد يعينه مجلس الإدارة. يعمل أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات كاملة تتناسب مع مدة عضويتهم في مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2022

1. الدكتور فهد التركي (رئيسا)
2. الدكتور محمود عيسى دوتسي
3. الأستاذ وسام جاسم العثمان
4. الأستاذ صالح مقبل الخلف (خبير مستقل)

الرئيس التنفيذي

يدير الرئيس التنفيذي، تحت الإشراف العام لرئيس مجلس الإدارة، أعمال المؤسسة اليومية. والرئيس التنفيذي مسؤولٌ أيضًا عن تعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها. ويعتمد تمويل المؤسسة واستثمارها بالقدر الذي يأذن له به مجلس الإدارة. وقد عيّن مجلس الإدارة المهندس هاني سنبل رئيسا تنفيذيا بالإنابة للمؤسسة في 16 صفر 1444هـ (10 سبتمبر 2022).

الهيئة الشرعية للبنك

في عام 2012، دُمجت الهيئة الشرعية للمؤسسة في الهيئة الشرعية للبنك فنشأ عن دمجهما الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. والهيئة الشرعية مسؤولةٌ عن تقديم المشورة لمجموعة البنك بشأن امتثال منتجاتها ومعاملاتها لأحكام الشريعة. وتتألف الهيئة من العلماء البارزين التالية أسماؤهم:

أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك حتى نهاية عام 2022:

1. الشيخ محمد تقي العثماني
2. الشيخ عبد الله بن المنيعة
3. الدكتور محمد الروكي
4. الدكتور محمد الشافعي
5. الدكتور بشير علي عمر
6. الدكتور أُسيد كيلاني
7. الدكتور قطب مصطفى سانو

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص- التقرير المالي

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص©

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير والتسجيل، دون إذن كتابي من المؤسسة (صاحب حقوق النشر). يجب أيضًا الحصول على هذا الإذن الكتابي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أياً كان نوعه.

ترسل طلبات الحصول على الإذن إلى **icd@isdb.org**

تصميم وإخراج: Blackwood Creative Ltd
(weareblackwood.com)
والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

تمول المؤسسة المشاريع الرامية
إلى إيجاد التنافسية والريادة وفرص
العمل وإمكانات التصدير.

المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

ص.ب 54069
جدة 21514
المملكة العربية السعودية

+966 12 644 1644
+966 12 644 4427
icd@isdb.org
www.icd-ps.org

icd_ps@
icdps
icdps
icdps

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية